نصف قرن من التحولات في مصر : ثورة 25 يناير الآثار والتداعيات

Half a century of transformations in Egypt : the revolution of 25 January effects and implications

د.صبري بديع عبد المطلب - جامعة دمياط – مصر

ملخص: مرت مصر بالعديد من التحولات خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، وقد ألقت مجمل هذه التحولات في السياسات الاقتصادية بتداعياتها على البناء الطبقي للمجتمع، وأصبحت الفرصة مواتية للطبقة الرأسمالية لتمارس ضغوط على الحكومة من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات، مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتدنى مستوى المعيشة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بصفة عامة والطبقة الوسطى بصفة خاصة، فكانت عرضة للتهميش الاجتماعي والأيديولوجي، حيث ترهلت وتشرذمت وفقدت قوتها ومكانتها الوظيفية والمادية والاجتماعية، فضلاً عن انهيار وضعف منظومة القيم والأخلاق وانتشار الفساد بحيث أدت إلى إضعاف ارتباط الإنسان المصري بمجتمعه وهشاشة انتمائه له، فانتشرت ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري، والتي مهدت الطريق لظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الفئوية، هذه التطورات بالإضافة إلى حالة الزخم الاحتجاجي الثوري الممثل في ثورة 25 يناير والمطالب بتحسين الأوضاع المعيشية وإعادة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي برمته بحيث يفترض خطة جديدة للقيم والمعايير الاجتماعية والسياسية تقوم على الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية المفقودة.

الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية ، ثورة 25 يناير، الآثار والتداعيات .

Abstract : Egypt underwent many transformations during the second half of the last century and the first decade of the present century. These changes in economic policies have influenced the class structure of the society, and the capitalist class has been given the opportunity to exert pressure on the government for more privileges and guarantees. The deterioration of economic, social and political conditions, the low standard of living and the inability to satisfy the basic needs of members of the society in general and the middle class in particular, were vulnerable to social and ideological marginalization, Physical and social, as well as the collapse of the weak and the system of values, morals and the spread of corruption so that led to the weakening of the Egyptian man linked to his society

and the fragility of belonging to him. The protest culture spread in the Egyptian society, which paved the way for the emergence of the class protest movements, in addition to the state of the revolutionary protest momentum represented in the revolution of 25 January and the demands to improve the living conditions and rebuild the social, economic and political system as a whole. Lost social.

Keywords: Economic Transformation, January 25 Revolution, Implications and Implications

مقدمة:

لقد مرت مصر بالعديد من الأحداث خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، فخاضت ثلاثة حروب وانتقلت بين إيديولوجيات اقتصادية متباينة ومتناقضة، وكان لهذه الأحداث تأثير الصدمات على المجتمع والإنسان المصري، فقد أفضت هذه الأحداث إلى تغير المجتمع، إلا أن التغير الذى حدث غلب عليه سمة التغير التلقائي وغير المخطط بمعنى أنه لم يكن ينطوي على توجهات واضحة ومحدده وغير خاضع لاستراتيجيات توجهه، كما كانت قرارات التحول سريعة، ومتلاحقة وهو أمر أفقد المجتمع توازنه في استيعاب هذه التحولات، فالمسافة الزمنية بين قرارات التحول الاشتراكي وإدارة الدولة لمرافق الاقتصاد إلى الانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية لم تتجاوز خمسة عشر عاماً، وبين الانفتاح الاقتصادي والخصخصة لم تتجاوز الأعوام العشرة ، وهى فترات كاللحظات في عمر المجتمعات وفى إحداث التغير فيها، وقد تزامنت هذه الأحداث مع موجات للهجرة إلى منابع النفط، ومع تغيرات فى ميزان القوى العالمية، حيث آلت السيطرة والهيمنة إلى القطب الرأسمالي وفرض ثقافته على مجتمعات الاستقبال، وفى هذا الزخم من الأحداث زادت ديون مصر، وتعثرت الجهود السياسية في النهوض بالمجتمع ولم تلتفت النظم السياسية إلى إعداد الإنسان المصري ليواجه التحديات الداخلية والخارجية من خلال مشروع قومي كون مشاركاً فاعلاً ومؤثراً فيه بل استسلمت بلا إرادة واعية لهذه المؤثرات(خالد كاظم أبو دوح، 2013، ص 9-12).

الآثار والتداعيات :

لم تكن تداعيات هذا التحول على الجانب الاقتصادي فحسب بل تجاوزته لتلقى بظلالها على الإنسان المصري وعلى أسلوب حياته وعلى منظومته القيمية، حيث تمثلت في الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي وساعد على ذلك رغبة صانعي السياسية الاقتصادية في مصر من جانب، ومصالح شرائح الرأسمالية المصرية المهيمنة اقتصادياً واجتماعياً من جانب آخر وكان الهدف من تبنى سياسة الانفتاح تغلغل رأس المال الأجنبي فى بنية المجتمع المصري في مختلف المجالات حيث أتاحت الفرصة أمام القطاع الخاص لممارسة النشاط الاقتصادي مع التقليص من دور القطاع العام.

إلا أن هذا التوجه أفرز مجموعة من الظواهر السلبية على الشخصية المصرية منها إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات القادرة، وتركز الثروة والمال في أيدي القلة على حساب

الأغلبية مما ساهم في مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل القومي، وسيادة الطابع الاستهلاكي نتيجة لتركيز وسائل الإعلام على الترويج للمنتجات الأجنبية(المادية والثقافية) وهجرة كثير من أبناء المجتمع إلى الدول النفطية وظهور ما يعرف بالرأسمالية الطفيلية، زيادة معدل التضخم الاقتصادي وسجلت أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً شديداً، تفاقم المشكلات الاقتصادية ممثلة في البطالة والهجرة ومشكلات الإسكان والتعليم وانعدام فرص الحصول على الحقوق(نادية رضوان، 1997، ص 195-196).

إن الانفتاح أحدث العديد من التغيرات في النسق القيمي للمجتمع، حيث أصاب البنية الاجتماعية بالخلل فتآكلت الطبقة الوسطى التي كان لها الفضل دائماً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحفاظ على القيم والهوية، ونتاجاً لهذا تغيرت قيم أصيلة في الشخصية المصرية كقيمة العمل المنتج، حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح إلى السعي من أجل تكوين الثروة بشتى الطرق، ونشرت في سبيل تحقيق هذا الهدف قيم الفساد والرشوة والمحسوبية في العديد من المستويات، فضلاً عن انتشار قيم الفردية واللامبالاة في المجتمع وتنامي ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري في ظل هذه السياسة تراجعت صور راسخة في الأذهان عن شخصية المصري الأصيل الشهم الجدع صاحب النخوة والمبادئ والقيم الأخلاقية.

وقد توارت قوى اجتماعية لتظهر مكانها قوى اجتماعية جديدة ذات سمات وخصائص مختلفة كل سعيها هو تحقيق مصالحها، واستأثرت القوى الجديدة بالثورة والسلطة واستوعب الواقع الجديد فقراء جدد، وزادت مسافة تهميش بعض القوى الاجتماعية التي يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة إذا استثمرت طاقاتها كالشباب والمرأة، وزادت معدلات البطالة(على ليلة، 2013، ص66).

كما ضعفت روابط الانتماء والولاء بين أفراد المجتمع، فضاقت دوائر التفاعل، وزادت مساحة الاختلاف والتي أفضت إلى الخلاف، وتوارت قوى اجتماعية واستغرق الأفراد منهم في السعي للحصول على الحاجات الأساسية، وأصيبت مؤسسات الدولة أو المجتمع بالهرم فتخلف التعليم عن إجلاء ملكات الإبداع لدى أبناء المجتمع، وأصبحت المدارس مكاناً للإيواء النهاري وسبيلاً للحصول على زاد الدروس الخصوصية، كما أصبحت المؤسسات الصحية وكأنها أبنية فارغة من محتواها لا يوجد فيها قاصدها إلا المعاناة والإحساس بالضياع وتركت الدولة الأفراد في مواجهة هذه المشكلات دون تدخل ، وبدأ المجتمع ى حالة من اللا معيارية التي أشار إليها العالم الفرنسي أميل دور كايم، وفقد الأفراد الثقة في الدولة لطول الانتظار في حدوث انفراجه لهذه المشاكل والأزمات، وزاد الجدل بين الأفراد حول الكثير من المسلمات والتي فقدت مصداقيتها في كل هذه الظروف(على ليلة، 2013، ص61-73).

ثورة 25 يناير من صمت الاحتجاج إلى صخب التعبير :

لقد مضت ستة عقود على ثورة يوليو 1952 المجيدة وخمس سنوات على ثورة 25 يناير 2011 وما بين الفترتين تلاحقت الأحداث كما ذكرنا وشهدت البدايات المبكرة للثورة والسنوات التي تلتها إنجازات هائلة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، إلا أن الحكومات المتعاقبة أغفلت بعداً هاماً وهو إعداد الشباب المصري ليتولى مسئولية إدارة شئون المجتمع فاستأثرت مجموعة محدودة بالسلطة وباتخاذ القرارات ربما بوعى منها أو بغير وعي، إلا أن

ذلك أدى إلى اعتياد الأفراد على أن يكونوا مستقبلين للأحداث لا فاعلين فيها أو مشاركين ولكن متحملين نتائج هذه الأحداث، ودافعت القوى السياسية عن وجهة نظرها وانفرادها بالسلطة، وساند هذا التوجه أصحاب المصالح من هذه الأوضاع، والذين اتسع نفوذهم في ظل غياب الرقابة المجتمعية على تقاليد الأمور، وجدير بالذكر أن أصحاب المصالح كانوا يختلفون من فترة لأخرى وفق توجهات النظم الحاكمة، والتقت الغالبية العظمى من أبناء المجتمع المصري بالاحتجاج الصامت أحياناً والمعلن على استحياء أحياناً أخرى، وكان ذلك كفيلاً باغتيال الديمقراطية ووأدها في مهدها، وحصار المشاركة الجماعية، فقد شعر أبناء المجتمع المصري أنه ليس شريكاً في إدارة أمور مجتمعة وأن الغلبة أو الرأي في النهاية ليس له، وعبرت صناديق الاقتراع عن ذلك فكانت تذهب إلى اللجان فارغه وتخرج ممتلئة دون أن يشارك أحد، وقفز إلى المشهد من لا يمتلك مقومات التأثير، وتوارى من يمتلك مقومات التأثير، واستشرى الفساد في جسد المجتمع، وتعقدت الأمور على المستوى الاقتصادي فتراكمت الديون وزادت الاختناقات وامتلكت قلة من الأفراد الثروة والسلطة، وغابت استراتيجيات في الوقت الذي كانت فيه المجتمعات تسابقه الزمن لتحقيق الإنجازات وتحدى المشاكل التي تواجهها(ثناء عبد الله، 2005، ص101) .

ثورة يناير والأحلام المؤجلة :

في الوقت الذي بات الظلام فيه داكناً ومن رحم هذه التحولات وتداعياتها ولدت ثورة 25 يناير 2011 واستبشر أبناء المجتمع من اليائسين الذين طال بأسهم بانفراجه الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وسالت دماء الشهداء الأبرياء لتغسل فساد السنين الطويلة، وعلى الرغم من ذلك حاولت القوى السياسية التي ظفرت بالمشهد السياسي الجديد أن تتجاوز مصالحها المحدودة إلى مصالح المجتمع المصري وتمسك كل فصيل بنصيبه من التركة السياسية، وتصارع الجميع واختلفا، وكما غابت إستراتيجية إدارة المجتمع عبر العقود الماضية التي تلت ثورة يوليو 1952، بدأت الحياة بعد ثورة يناير 2011 بلا رؤية إستراتيجية لإدارة المجتمع، فلم نسمع عن كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية رغم كونها شعار ثورة 25 يناير 2011 ولم نسمع عن كيفية مواجهة مشكلة الفقر(على ليلة، 2013، ص68).

لم نسمع في مسعى القوى السياسية عن كيفية إنقاذ مصر من الإفلاس ولم نسمع عن مواجهة أزمة الديون المتراكمة وتعقدت الأعمال في الكثير من الوحدات الصناعية وتزعزع الأمن، ولم نسمع عن تكوينات اجتماعية تسعى إلى زراعة الصحراء أو تكوينات تدعوا إلى العمل المتواصل لإنقاذ مصر من كبوتها، وتساءل الجميع عن السبيل إلى الخروج من هذه الكبوة، وعاد الأمر إلى استئثار القلة بالسلطة وتهميش القوى الأخرى، وزادت من جديد الاختناقات والقلق والمشكلات، وكأنما أصبح كل ذلك من قدر الإنسان المصري لا يستطيع الهروب، وشككت الفصائل في نوايا بعضها، وزادت الاتهامات فيما بينها رغم ما يُبذل من جهد من أجل إعادة هيبة الدولة، وسيادة القانون، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية للقضاء على الفساد الذي تغلغل في كثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها، ويبدو أن شبح سنين الفساد مازال يلقى بظلاله على وجه الحياة بالمجتمع المصري فقد استثمر ما أورثته هذه السنين من سلبيات في بناء الشخصية المصرية لضعف الانتماء وفقدان الثقة فيمن يتصدر المشهد السياسي أيا كانت

توجهاته، وتزعزعت الثقة في كثير من المفاهيم كمفهوم الدين لله والوطن للجميع، وأصبحت بنية الشخصية تعانى من تغيرات سلبية (التدين الشكلي، التعصب، التكاسل، الأنانية، السلبية واللامبالاة، الفهلوة)(أحمد زايد، 2011، ص22).

وختاماً لابد أن يتناسى أبناء المجتمع من القوى السياسية خلافاتهم من أجل هدف أسمى وهو مصر، أو بعبارة أخرى تتحرك القوى الاجتماعية في إطار من الوعي بمصالح مصر وألا نترك الأمور للصدفة تتحكم فيها، فمصرنا تنوء بالمشاكل وتئن من الآلام وتحتاج إلى مخلصين يخرجونها من هذا المنعطف.

قائمة المراجع:

1. أبو دوح خالد كاظم(2013)، الثورة المصرية على ضوء التراث السوسيولوجي، في على ليلة محرراً، الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
2. رضوان نادية(1997)، الشباب المصرة وأزمة القيم: دراسة عن بوادر ومحاور أزمة الشباب (1984-1994)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
3. زايد أحمد(2011)، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، ع 42 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة.
4. عبد الله ثناء(2005)، آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، ع 313، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
5. ليلة على(2013)، ثورة اللوتس عناق الطهارة والقوة على أرض مصر، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.